الصبي ليوافق قول ابن الصباغ والمتولي في مسئلة التوكيل استحق من المسمى
بقدر ما عمل وقول الشيخين لو قطع العامل بعض المسافة لزد الابق
ثم مات المالك فورثه استحق من المسمى بقدر عمله في الحياة
وقولهما في الاجارة لو خاط بعض الثوب واحترق وقلنا ينفسخ
العقد اي من اصله فله اجرة مثل ما عمله والا فقسطه من المسمى والجعل جزء
فريق في الطريق فانكسرت فلا شئ له والفرق ان الخياطة تظهر على الثوب
فوقع العمل مستلما لظهور اثره على المحل والحمل لا يظهر اثره على الجرة ونحوها
قالاه عليه انه يستحق في وجوب القسط في الاجارة ووقوع العمل مسلما وظهور
اثره على المحل ومثلها المجالة ومن ثم لو ذهب الحمل وعرفت في اثنا الطريق
لم يجب القسط لان العمل لم يقع مسلما للمالك ولا ظهر اثره على المحل بخلاف ما
لو ماتت الحمال مثلا او انكسرت السفينة مع سلامة المحمول كما افتى به الوالد
رحمه الله تعالى **واذا رده فليس له حبسه لفسخ الجعل** لان الاستحقاق
بالتسليم ولا حبس قبل الاستحقاق وكذلك ليس له حبسه اذا انفق عليه
بالاذن بالاولى **ويصدق بيمينه** الجاعل سواء **المالك** وغيره **اذا انكر شرط**
الجعل كان قال ما شرطت الجعل او شرطته في عبد اخر **او سعيه** اي العامل
في رده كان قال لم ترده وانما رده غيرك او رجع بنفسه لان الاصل عدم
الرد والشرط وبراءة ذمته فلو اختلفا في بلوغه النداء فالمعول قول الراد
بيمينه كما لو اختلفا في سماع نداءه **فان اختلفا** اي الجاعل والعامل بعد
الاستحقاق **في قدر الجعل** او جنسه او صفته كونه درهما او دينارا
او في قدر العمل كان قال شرطت مائة على رد عبدين فقال العامل بل
رد هذا فقط **تحالفا** والعامل اجرة المثل كما في القراض والاجارة وهذا
اذا وقع الاختلاف بعد فراغ العمل والتسليم او قبل الفراغ فيما اذا وجب
للعمل قسط مما عمله ولو قال رد عبدي هذا او اعمل كذا ولك عشرة
وانيا بما يصلح ان يكون اجارة وجعالة فان كان العمل مضبوطا مقدرا
فاجارة ولو احتاج الى تردد غير مضبوط فجعالة كذا نقلاه والمراد انه
يجوز عقدها اجارة في الشق الاول دون الثاني وبدا العامل على الماخوذ
الى رده بيامانة ولو رفع يده عنه وخلاه بتفريط كان خلاه بمضيعة
ضمنه لتقصيره وان خلاه بلا تفريط كان خلاه عند الحاكم لم يضمنه
ونفقته على مالكه فان انفق عليه مدة الرد فينبغي ان اذن له الحاكم
منه او اشهد عند فقده ليرجع ولو كان برجل بادية ونحوها مرض لحقها
او تعشى عليه وعجز عن السير وجب على الاخر المقام معه الا ان خاف على

تفسه

عليه اذ ليس المقصود تقدم وان العاقد الابعد اتصاف كونه عاقدا
وهو انما يكون كذلك بعد اتيانه بالصيغة وهذا اولى مما اجاب به
الشارح بان تقديمها لكونها اهم للخلاف فيها **شرطه** الذي لابد منه
لوجود صورته الشرعية في الوجود ولو في بيع ماله لولده مجوره
وعكسه او بيعه ما لاحد مجوريه للاخر وكذا في البيع الضمني لكن
تقدم اعتق عبدك عني بالف فيقبل فانه يعتق به كما سيذكره في
الظهار لتضمنه البيع فلا يرد عليه هنا وهل ياتي في عتق المكاتب
بدل الكتابة عن على الف بجامع ان كلا قوية او يفرق بان تشوف الشارع
الى العتق اكثر فلا يقاس غيره به كل محتمل وميل كلا منهم الى الثاني
اكثر **الايجاب** من البايع وهو صريح ما يدل على التمليك بعوض دالة
ظاهرة مما اشتهر وكرر على السنة حملة الشرع وسائر الكناية
وسواء كان هازلا ام لا لقوله تعالى الا ان تكون تجارة عن تراض منكم
مع الخبر الصحيح انما البيع عن تراض والرضا امر خفي لا اطلاع لنا عليه
فجعلت الصيغة دليلا على الرضا فلا ينعقد بالمعاطاة وهي ان يتراضيا
ولو مع السكوت منهما واخذا المبيع كجمع انقياده بما في كل ما يعده الناس
بها بيعا واخرجن في محقرات غيف اما الا ستحزار من سباع فباطل اتفاقا
اي حيث لم يفد الثمن كل مرة على ان الغرامي سائغ فيه ايضا بناء على
جواز المعاطاة وعلى الاصح لا مطالبة في الاخرة بها اي من حيث المالية
بخلاف تعاطي العقد الفاسد اذ الربح وجد له مكرها كما هو ظاهر الرضا
اما في الدنيا فيجب على كل رد ما اخذه ان كان باقيا وبدله ان تلف
ويجري خلافها في سائر العقود المالية ثم الصريح هنا **كبعتك** ذا بكذا
وهذا مبيع منك بكذا او انا بايعه لك بكذا كما جزم به الاسنوي وغيره
وافتى به الوالد رحمه الله تعالى قياسا على الطلاق **وملكتك**
وهبتك ذا بكذا فالواو في كلام المص بمعنى او وكونها صريحين في
الصيغة انما هو عند عدم ذكر ثمن وفارق ادخلته في ملكك حيث
قال كناية باحتمال الملك الحسي وشريت وعوضت وفعلت ورضيت
واشتريتني وكذا بعني ولك علي ويعتك ولي عليك او علي ان علي لك
او علي ان تعطيني كذا ان نوى به الثمن واستفيد من كاف الخطاب
انه لابد من اسناد البيع الى جملة المخاطب ولو كان نايبا عن غيره فلو
قال بعت لبدك او نصفك او لاسك او موكلك لم يصح والفرق بين هذا
ونحو الكفالة واضح نعم لا يعتبر الخطاب في مسئلة المتوسط كقول

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)